



اسم المقال: ماهية الارهاب وتأثيره على واقع حقوق الإنسان فرنسا وبريطانيا انموذجاً

اسم الكاتب: م.م. رنا مولود سبع

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/6975>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 23:18 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



{ ماهية الإرهاب وتأثيره على واقع حقوق الإنسان
فرنسا وبريطانيا نموذجا }

المدرس المساعد

رنا مولود سبيع (*)

الملخص

تعد ظاهرة الإرهاب من أخطر الظواهر التي أثرت بشكل سلبي على واقع المجتمعات في العالم كله خاصة في جانبها الإنساني، وقد تفاقمت خطورة هذه الظاهرة في عالمنا المعاصر بعد أن تحول الإرهاب إلى ظاهرة عالمية تمس وتؤثر على جميع نواحي الحياة لشعوب العالم، فالإرهاب لم يعد يخص طرفاً أو شعباً أو دولة دون أخرى وإنما شمل الجميع بغض النظر عن أسبابه وإشكاله وأهدافه وحتى طبيعة الجهات التي تقف وراءه، ويبدو إن هذه الحقيقة قد أدركها المجتمع الدولي منذ بداية القرن العشرين والذي سعى إلى محاربتها والحد من أثارها المدمرة لجوانب الحياة الإنسانية والحضارية والاقتصادية وحتى السياسية... الخ عبر وضعه جملة من الوسائل والتدابير القانونية التي أملت من خلالها القضاء على ظاهرة الإرهاب بشكل جدي، وعلى الرغم من ذلك أجد إن المجتمع الدولي لم يتمكن من تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع فيما يخص مكافحته لظاهرة الإرهاب والسبب في ذلك يعود لعدم قدرته حتى يومنا هذا على توحيد الجهود العالمية تحت مظلته لوضع وإيجاد صيغة دولية موحدة كقيلة بالحد من خطورة الإرهاب وبنفس

(*) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

الوقت إيجاد وسائل قادرة فعليا للقضاء عليه عن طريق التعاون والتنسيق الدولي بين الدول والشعوب التي هي على تماس مباشر مع الإرهاب، فضعف التنسيق والتنظيم والتعاون الدولي كان من ابرز الأسباب وراء ضعف الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب والحد من أثاره واقتصر مكافحة الإرهاب على الجهود الذاتية للدول ولعل عدم حل مشكلة إيجاد تعريف موحد للإرهاب تتفق حوله كل الدول المعنية ابسط مثال على ذلك، فاختلاف التوجهات الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية للدول وتقاطعها مع بعضها بعض حول ماهية الإرهاب أدى ذلك إلى تبني واتخاذ إجراءات ووسائل قانونية تعبر عن وجهة نظر دولة ما حول طبيعة تفسيرها ورؤيتها لتلك الظاهرة، ونتيجة لتفاقم تلك الاختلافات حول تفسير وتعريف ظاهرة الإرهاب ما بين الدول أدى ذلك إلى ضعف الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب مقابل تفاقم ظاهرة الإرهاب وزيادة خطورتها، وبنفس الوقت هذا الأمر فسح المجال أمام الدول لتبني سياسات وتشريعات تتلاءم مع توجهاتها الفكرية والسياسية في مكافحتها للإرهاب إلا إنها في الحقيقة ترمي إلى فرض سياسات أو توجهات معينة تجاه دولة معينة أو أقلية ما أو حتى مجتمعها ذاته، ويبدو إن هذه الإجراءات والوسائل الفردية للدول ومنها دول أوروبا الغربية في مكافحة الإرهاب قد تكون حققت نوعا ما الهدف من وراءها إلا إن غالبيتها قد خالفت القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان لان تلك الإجراءات باتت إحدى الأسباب المؤدية لانتهاك حقوق الإنسان في أوروبا الغربية، من هنا وجدت إن موضوع البحث قد أثار لدي جملة من الاهتمامات أبرزها وجود العديد من التشريعات القانونية الخاصة بمكافحة الإرهاب في دول أوروبا الغربية خاصة فرنسا وبريطانيا والتي أثرت كثيرا على واقع حقوق الإنسان فيهما فتطبيق تلك القوانين أصبحت

السبب الرئيس وراء انتهاك حقوق الإنسان وعدم احترامها الأمر الذي يعد مخالفة دولية صريحة لصيانة واحترام المعايير الدولية لتلك الحقوق.

المقدمة

أصبح الإرهاب ظاهرة معرقة للاستقرار الوطني والإقليمي والدولي على السواء وعقبة أمام تنمية وتطور شعوب العالم، وقد أدركت الدول والمجتمع الدولي ككل خطورة هذه الظاهرة منذ ثلاثينيات القرن الماضي، إذ أوجدت آليات محددة وجهود كثيرة لمكافحته والحد من بعض آثاره التي بدأت تظهر في دول معينة آنذاك، لكن مع تفاقم وزيادة ظاهرة الإرهاب وانتشاره في العالم كله، أدى إلى زيادة الاهتمام بدراسة وتحليل هذه الظاهرة أكثر فأكثر، لمعرفة دوافعها وأنماطها وأهدافها للوصول إلى انجح الوسائل لمواجهتها والحد من خطرها والقضاء عليها، ولأن الإرهاب ظاهرة لا يمكن تجاهلها على الصعيد العالمي بسبب الآثار المدمرة التي يخلفها وراءه على المجتمعات والدول بشكل عام، ونتيجة لذلك بدأت الدول الغربية والمنظمات الدولية والإقليمية توحد جهودها من أجل إيجاد ووضع الوسائل والتدابير اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة، خاصة أنها أصبحت إحدى الأسباب المؤدية لانتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وانطلاقاً من ذلك وجدت من الضروري تناول موضوع ظاهرة الإرهاب ومدى تأثيرها على واقع حقوق الإنسان في كل من فرنسا وبريطانيا بوصفها من ابرز الدول التي تعاني من هذه الظاهرة في السنوات القليلة الماضية، وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها إن التشريعات الوطنية التي وضعتها كلا هاتين الدولتين لمكافحة الإرهاب والحد منه في سبيل حماية حقوق الإنسان وصيانتها، قد انحرفت عن فلسفتها الليبرالية والديمقراطية والتي خرجت منها فكرة حقوق الإنسان وانطلاقاً منها تأسست عليها أنظمتها السياسية وترتبت عليها مجتمعاتهم، ونتيجة لذلك نجدتها اليوم هي

من تنتهك تلك الحقوق وتتجاوز عليها تحت ذريعة قوانين مكافحة الإرهاب ولأجل إثبات صحة هذه الفرضية سيتم تناول هذا الموضوع طبقا للتقسيم الآتي:-

المبحث الأول:- تعريف مفهوم الإرهاب وأهدافه

المبحث الثاني:- دوافع الإرهاب وأشكاله

المبحث الثالث:-التدابير القانونية لمكافحة الإرهاب وأثرها على واقع حقوق الإنسان دراسة حالة فرنسا وبريطانيا

المبحث الأول :- تعريف مفهوم الإرهاب وأهدافه

أولاً:- تعريف مفهوم الإرهاب

مما لا شك فيه إن الإرهاب في وقتنا المعاصر بات لايمثل فقط اكبر تهديد لاستقرار المجتمعات الوطنية والدولية وإنما حقوقها الإنسانية أيضاً، وذلك لان قوانين الإرهاب التي تم وضعها كوسيلة لمكافحة في أوروبا أصبح من الأسباب الرئيسة التي تؤدي في أحيان كثيرة لانتهاك حقوق الإنسان، ويبدو أن انعدام وجود تعريف أو تفسير جامع ومانع لظاهرة الإرهاب نتيجة لاختلاف الآراء والاتجاهات من قبل الفقهاء والباحثين المختصين بدراسة ظاهرة الإرهاب هذا من جهة، وأيضاً إن هذه الظاهرة هي بالأصل متغيرة ومختلفة الإشكال والأنماط والدوافع لاختلاف ثقافة المجتمعات المعاصرة وطبيعة نظرتها إليها، هذا الأمر ساهم إلى حد ما بإعطاء الحجة القانونية والأخلاقية للتجاوز على حقوق الإنسان تحت ذريعة قانون مكافحة الإرهاب، وعلى الرغم من غياب وجود تعريف شامل وعالمي للإرهاب إلا إن الأمر لم يخل من وجود الكثير من المحاولات الفردية والجماعية لتعريفه.

فالإرهاب من الناحية اللغوية كما نجدتها في اللغة العربية مأخوذة من "الفعل الماضي رهب بالكسرة والفعل المضارع يرهب رهبا وتعني الخوف مع تحرز واضطراب"^١، وقد ذكرت في الكثير من آيات القرآن الكريم كلمة رهب والتي تعني الخوف والفرع من عقاب الله وتوعده للمخطئين، لكن ماورد في تلك الآيات القرآنية لايمت بصلة بمعنى كلمة الإرهاب وتعريفه المعاصر فالإرهاب غير الرهبة لان الأخير يعني الخشية من الله عزوجل، أما في اللغة الانكليزية فنجده مأخوذ من كلمة "terror" وهي الأكثر شيوعا في المعاجم الغربية ويرجع أصلها إلى الفعل اللاتيني (terr) بمعنى الترويع أو الرعب وكلمة (terrorism) تقابلها كلمة إرهاب بفتح الهمزة أما بكسر الهمزة فتعني الإزعاج والإخافة"^٢، ومن الناحية الاصطلاحية فيعني أي "استعمال للعنف أو التهديد باستعماله تحديدا لغايات سياسية"^٣، ونجد إن موسوعة الانكارتا قد عرفته بأنه "استعمال العنف أو التهديد به سواء كان عن طريق التفجير أو الخطف أو الاغتيال لتحقيق غايات سياسية"^٤، أما قاموس روبري الشهير عرف الإرهاب بأنه "أسلوب منظم من العنف أو الرعب لتحقيق غايات معينة وبالوقت نفسه عرف الإرهابي (terrorist) بأنه الشخص الذي يستخدم الإرهاب كأداة أو سلاح سياسي"^٥، والملاحظ على جميع هذه التعريفات على الرغم من اختلاف توجهات وأيديولوجيات واضعها إلا إن جميعها تشترك في أشياء عدة منها:-

١ - ربط مفهوم الإرهاب بالعنف والنظر إليهما كوجهين لعملة واحدة وهو أمر غير دقيق لان مفهوم الإرهاب يختلف تماما عن العنف فليس كل استخدام للعنف هو بالضرورة يعني إرهابا.

^١ أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب (ابن منظور)، دار صادر، م٤، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١، ص ٦٥.
^٢ غي هرميه وآخرون، معجم علم السياسية والمؤسسات السياسية، ترجمة هيثم النعم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٥، ص ٢٠٥.

^٣ Webster universal collog dictionary, france, p224, 1997.

^٤ Encarta encyclopedia deluxe, new York, p133, 2002.

^٥ عبد القادر زهير النقوري، المفهوم القانوني لجرائم الارهاب الداخلي والدولي، منشورات الحلبي القانونية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨، ص ١٦.

٢ - حصر مفهوم الإرهاب بالصفة أو الغاية السياسية بمعنى أن كل ممارسة للإرهاب يقف وراءها هدف سياسي، هذا الأمر ربما في السابق كان ينطبق على مفهوم الإرهاب لكن اليوم نجد إن الإرهاب قد تخطى الغايات السياسية إذ أصبحت له غايات وأهداف متعددة منها ماهو اقتصادي أو فكري أو اجتماعي وحتى شخصي، فالإرهاب بشكله المعاصر واسع الأفق ويتخطى كل الحدود.

أما من الناحية القانونية فقد ظهرت الكثير من المحاولات لتعريف هذا المفهوم فالفقيه (اليكس شميد) عرفه بأنه "أسلوب من أساليب الصراع يقصد من ورائه استخدام صورة من صور القتال غير المباشر بهدف شل حركة أو إرباك وإذعان الحكومة لمطالب فئة أو جهة معينة ولفت انتباه وسائل لحشد الرأي العام حول قضايا تلك الفئة في سبيل تحقيق مطالبهم"¹، فعبر ممارسة الإرهاب ستتسغل وتقل وسائل الإعلام هذه الممارسات وهو الأمر الذي يسعى إليه الإرهابيون للضغط على الحكومة لتنفيذ مطالبهم، وبالوقت نفسه حشد الرأي العام حول قضاياهم لكسب تأييدهم وتعاطفهم، ورغم هذا التفسير من قبل تعريف شميد إلا انه لم يحظ بقبول أو تأييد العديد من الفقهاء القانونيين ويبررون ذلك بقولهم إن الإرهاب المعاصر اليوم يسعى إلى خلق حالة من الرعب والذعر في صفوف المجتمعات أكثر منه تحقيق هدف معين، ولهذا يعرف بعض المختصين القانونيين في مجال الإرهاب بأنه "أسلوب للتخويف وإشاعة عدم الاطمئنان وإثارة الرعب والفرع وغايته إيجاد حالة من عدم الاستقرار بين الناس والمجتمعات وزعزعة أمنها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.... الخ"²، في حين يرى الفقيه جيفانيوش إن الإرهاب هو "عمل من

¹ Collins English dictionary, harper Collins publisher, oxford, London, p35, 2000.

² International human rights observer one day work shop on terrorism and peace, geneva, swiss, p3, 2005.

طبيعته إن يثير لدى شخص ما أو مجتمع معين الإحساس بالتهديد لأي كان سواء كان جهة حكومية أو مؤسسة أو منظمة غير رسمية وبأي صورة كان^١، فإثارة حالة الخوف والرعب أو الإحساس به من شأنه إن يؤدي إلى تعطيل أو شل الأوضاع القانونية والاقتصادية والأمنية التي تقوم على أساسها دولة ما، وعليه يعرف الإرهاب بأنه "كل استخدام للقوة وبشكل منظم ومتصل وغير مشروع يقصد من ورائه تحقيق أهداف ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو إيديولوجية والتي تؤدي إلى الإخلال بالنظام العام في الدولة بمدلولاته الثلاث وهي الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة"^٢، وعلى الرغم من هذه التعريفات السابق ذكرها توجد إلى جانبها الكثير من التعريفات الأخرى لهذا المفهوم إذ تناولته من جوانب متنوعة وبشكل لا يعد ولا يحصى بسبب الاختلاف وتنوع الاتجاهات والثقافات التي سعت إلى تعريف الإرهاب من وجهة نظرها وحسب، ونتيجة لذلك لم يتمكن احد من توحيد المواقف في سبيل إيجاد صيغة مقبولة عالميا لتعريف هذا المفهوم، فبعض تلك التعريفات خلطت ما بين مفهوم الإرهاب وبعض الأعمال المشابهة له كالجريمة السياسية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.... الخ، وهذا الوضع خلق حالة من الإرباك وعدم التمييز بين مفهوم الإرهاب وتلك المفاهيم الأخرى، كما نجد البعض الآخر من تلك التعريفات قد اتسمت بنوع من الغموض وعدم التحديد المنطقي له، مثال على ذلك إسناد جرائم الإرهاب وحصرها على أفراد وجماعات سياسية معينة معارضة للحكم ولم تشتمل على ذكر الإرهاب الذي تمارسه الدولة ضد أفراد شعبها وإدراج كل الأفعال التعسفية والقمعية تلك ضمن الأعمال الإرهابية، هذه

^١ هيثم عبد السلام محمد، مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٥، ص ٢٧.

^٢ عبد القادر زهير النقوري، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

المسائل أدت إلى تحويل مشكلة تعريف مفهوم الإرهاب من أكثر المشاكل المعقدة والتي يبدو من الصعب حلها، إذ من غير الممكن وضع تعريف ما للإرهاب دون إن يتأثر بالأراء والأفكار المتباينة حول شرعية أو عدم شرعية القائمين التوصل على تعريفه، وهذه الصعوبة هي التي أدت في النهاية إلى عدم القدرة على وضع اتفاقيات أو معاهدات دولية ملزمة لتعريف ومكافحة الإرهاب بشكل حقيقي وبعيدا عن المصالح الخاصة والمختلفة لوجهات النظر التي تخص الإرهاب.

ثانياً: - أهداف الإرهاب

يرتبط الإرهاب بسلسلة متتابعة من الأهداف فبعضها لها وقت وزمان محدد وتنتهي وبعض الآخر له أهداف مستمرة تدوم لمدد طويلة، فلا يتحقق الهدف الواحد إلا إذ تحقق الهدف الذي يسبقه ويضمن بذلك تحقيق الهدف الذي بعده، وعلى الرغم من تعدد وتنوع الأهداف التي تقف وراءها الأعمال الإرهابية لكننا سنركز في بحثنا هذا على ابرز الأهداف الرئيسية للإرهاب وهي:

١ - الضغط على السلطة لتغيير مواقفها تجاه قضايا معينة لقد ذهب العرف إلى تعريف وتحديد الإرهاب بأنه شكل أو منهج للعنف والصراع السياسي ما بين السلطة القائمة والجهات المعارضة لها، ويصف الكثير من المختصين إن هذا الصراع " هو من أخطر أنواع الصراع ما بين الفئة الحاكمة والإطراف الأخرى التي تسعى لإثبات وجودها وتكريس حقوقها وحرقاتها الأساسية في المجتمع سواء كانت تلك الأطراف جهات سياسية أم دينية أم قومية"١، فكما هو متعارف عليه فأن أي فئة تصل إلى سدة الحكم وتتسلم زمام أمور السلطة نجدها تسعى إلى إقصاء وتهميش الفئات

١ هبة الله احمد خميس، الإرهاب الدولي، منشورات جامعة الاسكندرية، ط١، ٢٠١٠، ص ٣٤.

المعارضة أو المنافسة لها، ونتيجة لتلك الممارسات التي تتبعها السلطة تجاههم تمارس تلك الفئات الأعمال الإرهابية كوسيلة للضغط على السلطة لتغيير مواقفها تجاههم أو تجاه قضايا تخصصهم، وعبر انتهاج الإرهاب تقع السلطة تحت ضغطهم وتجبر على إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تصب في صالح تلك الفئات بالدرجة الأولى.

٢ - الإطاحة بالنظام القائم وتغييره، إن ممارسة الإرهاب ضد دولة ما أو ضد مؤسساتها الرسمية وسواء كان يجري من داخل الدولة أو خارجها فإنه يهدف بالأساس إلى الإطاحة بالنظام السياسي القائم، فالدولة التي يمارس ضدها الإرهاب " تعاني دوما من وضع سياسي واجتماعي واقتصادي وامني متدهور الأمر الذي يعيق مسيرة التقدم التي تخطط لتحقيقها نتيجة لعدم استقرار نظامها السياسي الذي أصابه الخلل أو العطب بفعل ما خلفته الأعمال الإرهابية عليه مما ينعكس سلبا على كل مفاصل الدولة المختلفة ويصيبها بالشلل"^١، وهذا الوضع سيؤثر بشكل كبير على هبة وسمعة تلك الدولة واستقرارها داخليا وخارجيا، إذن إن استمرار وتركيز العمليات الإرهابية تجاه دولة ما يكون الهدف من ورائه إضعاف الدولة شيئا فشيئا والضغط عليها فإما تنتازل عن السلطة أو يتم إسقاطها.

٣ - الحصول على الدعاية الإعلامية، إن اغلب العمليات الإرهابية ليست مقصودة ذاتها بل يقصد من ورائها إثارة الرأي العام المحلي أو العالمي لقضاياها وحصول الجماعات الإرهابية على التعاطف

^١ هيثم عبد السلام ، مفهوم الإرهاب في الشريعة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩.

هناك الكثير من العوامل المختلفة التي تؤدي إلى ممارسة الإرهاب خاصة بعد تنوع أساليب ممارسته، إذ لم تعد تقتصر على عمليات الخطف أو الاغتيال أو التخريب بل شملت ممارسات أكثر شراسة ودموية لإحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية والمادية، فإتباع الأساليب المتطورة والتقنيات الحديثة من قبل الجماعات الإرهابية والتي تتسم أعمالها بطابع المفاجأة بات هو السمة المميزة للإرهاب المعاصر الذي يسعى إلى تحقيق أهدافه بشكل أسرع، وقد تزايد هذا الأمر بشكل ملحوظ في شتى أنحاء العالم منذ النصف الثاني للقرن العشرين وحتى يومنا هذا، وعليه يمكن إن نعزو دوافع الإرهاب وممارسته إلى العوامل الآتية^١:

١ الاستبداد السياسي:- ويقصد به "ممارسة القائمين على السلطة في دولة ما أعمال القمع والتكيل ومصادرة الحقوق والحريات الإنسانية عبر نشر حالة الفزع والذعر بين الجماهير لإرغامهم على الخضوع والاستسلام للسلطة"^٢، فهذا النوع من الإرهاب هو ما يمارس من قبل الحكم الاستبدادي في دول معينة إذ يتحكم بالسلطة القائمة فيها فرد أو مجموعة أفراد معينين يعطون لأنفسهم الحق في قيادة الشعب على وفق أهوائهم ومصالحهم الشخصية، وبهذه الحالة لا يحق للشعب سوى السمع والطاعة ومن لا ينفذ ذلك يكون مصيره الاعتقال أو الموت أو التهجير والنفي، ونتيجة لذلك أصبح أمر "مصادرة الحريات العامة وانتهاك حقوق الإنسان وغياب الحوار الديمقراطي وإبداء الرأي من بديهيات الاستبداد السياسي إذ تعمل السلطة على ذلك بكل ما أوتيت من قوة وبأبشع صور العنف والقمع وهي تبرر أفعالها الإرهابية هذه

^١ هيثم عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

^٢ هبة الله احمد خميس، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.

بحجة تطبيق القانون والحفاظ على سلامة وأمن المجتمع^١، وبسبب انعدام حالة التواصل ما بين السلطة والمجتمع من جهة وممارسة أعمال القمع والتتكيل بالشعب من قبل السلطة الحاكمة من جهة أخرى، فإن الشعب لا يبقى أمامه سوى ممارسة الإرهاب المضاد والموجه ضد السلطة القائمة ليحقق أهدافه المنشودة والمتمثلة بحصوله على كامل حقوقه وحياته الأساسية، ونجد إن مظاهر الاستبداد السياسي واضحة المعالم في أوروبا وبشكلها المعاصر وذلك أبان الحكم النازي والفاشي فكلاهما " حرما شعبيهما من حقوقه الطبيعية والإنسانية مثل حق التعبير عن الرأي وحق التنقل والاجتماع السلمي فضلا عن حرمانهم من حقوقهم الاجتماعية والسياسة والاقتصادية"^٢، إذن وجود الاستبداد السياسي في دولة ما بات يشكل دافعا قويا لممارسة الإرهاب وتبرير تلك الممارسة، فالسلطة تمارسه ضد الشعب للحفاظ على مكانتها ومصالحها السياسية، أما الشعب فيمارسه ضد الدولة كهدف لنيل حقوقه الأساسية التي تنكرت لها السلطة.

٢ الدفاع الاجتماعي والثقافي، يعد التنوع الثقافي والاجتماعي من ابرز سمات المجتمعات البشرية وهناك القليل من المجتمعات من يمتلك ثقافة وهوية وعادات وتقاليد واحدة وموحدة، وعلى الرغم من هذه القلة إلا إن الكثير من المجتمعات ذات التعدد الثقافي والاجتماعي تعيش في حالة من التوافق والانسجام إذ تتوحد الثقافة والهوية الخاصة والعامّة معا في هوية واحدة ومجتمعها تسود الدولة والمجتمع معا،

^١ خالد إبراهيم عيد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

^٢ احمد فتحي سرور، حكم القانون في مواجهة الإرهاب، مكتبة مدبولي، مصر، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٩، ص٢٨.

لكن هناك مجتمعات تعيش أيضا في حالة من عدم الانسجام نتيجة لسيادة وسيطرة ثقافة أو هوية معينة على باقي الثقافات والهويات الأخرى في المجتمع ذاته، هذا الوضع يخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي لتسيّد ثقافة ما على حساب الآخر في المجتمع الواحد سواء كانت تمثل تلك الثقافة أقلية أم أكثرية وبدوره يؤدي هذا للإخلال بالهيكل الاجتماعي وتكوينه لأنه يشيع جوا من التوتر والاضطراب بين المواطنين وفقدان الثقة فيما بينهم^١، فلا يعرف احد ما ينتظره من الآخرين فتسيطر النزعة الفردية أو المذهبية أو القومية على الأفراد داخل المجتمع لشعورهم بالقهر الاجتماعي لاستمرار حالة الصراع الثقافي وضياع هويتهم، مما يؤدي إلى "خلق جيل كامل مشحون بالأوضاع السلبية لذلك الصراع فيدين بكثير من العدا لصور الحياة المختلفة التي يعيشها في ظل ذلك المجتمع ومصدر هذا العدا نتيجة لشعورهم بفقدان العدالة والمساواة الاجتماعية وإحساسهم المستمر بانتهاك حقوقهم"^٢، فعملية الإقصاء والتهميش التي تمارسها السلطة ضدهم تترك أثرا سلبيا عليهم لان دورهم مهمش كإنسان أولا ومواطن ثانيا وبالنهاية إحساسهم بأنهم عناصر غير فاعلة داخل المجتمع، من هنا يتحول الإقصاء والتهميش دافعا لممارسة الإرهاب سواء ضد أفراد المجتمع نفسه أو ضد السلطة القائمة كوسيلة لإثبات هذا الطرف لوجوده للطرف الآخر، وانتزاع حقوقه منه ولو بالقوة واستخدامها كهدف أساسي لانتهاجه طريق ممارسة الإرهاب، ونلاحظ في الوقت الذي تمارس فيه السلطة

^١ هبة الله احمد خميس، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.

^٢ خالد إبراهيم عبداللطيف، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢.

عمليات الإقصاء والتهميش ضد فئات معينة فإنها لا تثير لديهم حالة الاستياء وعدم الرضا تجاهها وحسب نتيجة الممارسات اللانسانية واللااخلاقية تجاههم، وان أيضا نجد ان تلك الممارسات المسببة لتشتيت البنية الاجتماعية والثقافية لذلك المجتمع من شأنها ان تجتذب الخصوم والأعداء من خارج الدولة، فهؤلاء سيستغلون ضعف تلك البنية والمشكلات التي تعصف بالمجتمع للقيام بأعمال إرهابية عدة الهدف منها زعزعة امن واستقرار تلك الدولة وذلك عن طريق تحالف الفئات المهشمة معهم لتحقيق مآربها، وعلى الرغم من اختلاف مصالح وأهداف كليهما إلا ان الغاية التي يسعيان لتحقيقها واحدة.

٣ الدافع الاقتصادي، إن الازدهار الاقتصادي وتقدمه دليل واضح على استقرار الدولة والمجتمع ككل، ووجود مثل هكذا ازدهار معناه إن السلطة القائمة فيها لديها القدرة على استغلال كل الطاقات المتاحة والموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية بشكل متوازن وعادل لدفع عجلة اقتصادها نحو الأمام، بما يحقق الاستقرار والرفاه الاقتصادي لمجتمعها والذي بدوره ينعكس على تحقيق واستتباب الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، لكن في حالة تردي وضعف الأوضاع الاقتصادية وزيادة التمايز الطبقي والأخير لم يكن يوما ظاهرة جديدة وإنما ظاهرة رافقت المجتمعات البشرية على مر التاريخ، إلا ان وضعه تقادم بشكل كبير في الآونة الأخيرة خاصة بعد ظهور وتفشي الأزمة العالمية الاقتصادية وانتشارها في كل أنحاء العالم عام ٢٠٠٨، هذه الأزمة أدت إلى زيادة حالة الفقر والجوع في العالم اجمع الأمر الذي زاد من حالة اليأس والإحباط واليأس لدى الكثير من المجتمعات

"نتيجة لزيادة المسافات بين طبقات المجتمع، والفوارق الطبيعية بينهم انحسرت بين طبقة ثرية جدا وطبقة مسحوقة جدا تعيش تحت خط الفقر أما الطبقة المتوسطة المتعارف عليها بدأ وجودها يتلاشى تدريجيا لدرجة انعدامها تماما في بعض المجتمعات"^١، هذا الوضع أدى إلى خلق ردود فعل عكسية وعنيفة تجاه السلطات الحاكمة في دول مختلفة من العالم بسبب " سوء استخدامها وتوزيعها للثروة الوطنية في ظل هيمنة الاقتصاد الرأسمالي وسيطرة الشركات الكبرى على الاقتصاد العالمي والذي أدى إلى حدوث تلك الكوارث الاقتصادية وزيادة الطبقات المعدمة اقتصاديا لاستغلالها من قبل الأقلية الثرية"^٢، فظهور مشاكل مثل البطالة والتضخم المالي ومشكلات السكن وانخفاض المستوى المعاشي لتلك الطبقات دفع بعض منهم إلى ممارسة الإرهاب ضد السلطة القائمة أو المؤسسات والشركات الاقتصادية الكبرى، سواء كان ذلك بشكل فردي أم جماعي فتشعور تلك الطبقات بحالة العجز واليأس دفعها للقيام بعمليات انتقامية عن طريق استخدام القوة والعنف لضرب مصالح وأهداف إستراتيجية لتلك الجهات المسببة لهذه الأضرار الاقتصادية لهم، إذن أصبح اللجوء إلى ممارسة الإرهاب في عالمنا اليوم كدافع أو أسلوب لتعبير من خلاله بعض الجماعات الإرهابية عن احتجاجها ورفضها للأوضاع الاقتصادية المتردية التي ألمت بهم وبالمجتمع كله.

^١ هبة الله احمد خميس، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

^٢ من ابرز الدول التي عانت مثل هذه الحالة هي بلجيكا والتي تعد من أكثر دول ديمقراطية، لمزيد من التفاصيل انظر تعريف الإرهاب وتاريخه، بحث منشور على موقع أكاديمية العلوم الأمنية على شبكة الانترنت على الموقع www.pass.org، ص ٤.

٤ الدافع القومي، يمثل الدافع القومي سببا آخر لممارسة الإرهاب في المجتمعات التي تضم أكثر من قومية واحدة، فحين تسيطر قومية ما على باقي القوميات الأخرى عبر إدارتها لأمر البلاد ومنح المكاسب والامتيازات وحصرها بإتباع قوميتها على حساب الآخر، مثل هذا الأمر من شأنه إن يولد حالة من الاستياء والشعور بالإقصاء المتعمد، ونتيجة لذلك ينشا ما يعرف بالصراع القومي المستتر داخل أطراف المجتمع الواحد، خاصة إذ شعرت قومية ما بأنها لا تتمتع بكامل حقوقها وحرّياتها الأساسية مما يدفعها إلى انتهاج طريق العنف وممارسة الإرهاب، حينما يتعذر عليها الحصول على تلك الحقوق بالطرق السلمية لانعدام الحوار الديمقراطي البناء الذي يزيد من حدة الفوارق ما بين القوميات أكثر فأكثر، فلا يبقى أمامها سوى ممارسة الإرهاب لتحقيق ما تصبو إليه "فحتى الدول الأكثر ديمقراطية نجدها تعاني أيضا من عملية التمييز القومي داخل مجتمعاتها والتي كادت في كثير من الأحيان إن تؤدي إلى انفصالها عن الدولة المركزية لتقيم لنفسها دولة مستقلة بذاتها من أجل التمتع بكل حقوقها"^١، من هنا نجد أن بعض المختصين بدراسة الإرهاب يطلقون على الأعمال الإرهابية التي تمارس بدافع قومي بالإرهاب الانفصالي الذي يتميز بالاستمرارية والطابع الشعبي لأنه يعتمد على تأييد أبناء الفئات القومية ذاتها لتحقيق أهدافها الانفصالية وخلق كيان مستقل خاص بها.

٥ الدافع النفسي: مع التقدم في مجال الاتصالات والمعلومات والمواصلات بفضل الثورة التكنولوجية الحديثة، نجد إن هذا التقدم ساهم إلى حد كبير في إنكفاء العنف والتشجيع على ممارسة الإرهاب

^١ خالد إبراهيم عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

عبر نقل ونشر وسائل التكنولوجيا المتطورة لكل ما يجري من ممارسات إرهابية في بلدان مختلفة من العالم، وعملية النقل هذه أثرت كثيرا على عقول الأشخاص وتفكيرهم خصوصا لدى الأفراد الذين يمتازون بضعف النفس والغريزة العدوانية والرغبة للظهور والحصول على الشهرة، ومع انعدام فرص العمل وتردي الأوضاع الاقتصادية وتفاقم المشكلات الاجتماعية التي تواجهها المجتمعات المختلفة خاصة فئة الشباب التي لاتجد سبيلا لتحقيق طموحاتها وتطلعاتها المستقبلية^١، فتقع ضحية أولئك الأشخاص وتعمل على العبث بعقولهم وعواطفهم لاستمالتهم وإقناعهم للقيام بعمليات إرهابية ضد المجتمع والدولة على السواء، على اساس أنها الوسيلة الوحيدة للتعبير عن رفضهم للواقع المرير الذين يعيشون فيه هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن " ظهور الأفكار والقيم السلوكية الجديدة في ظل العولمة وانتشارها وتبنيها من قبل المجتمعات الأخرى بشكل أعمى مما افقد القيم الروحية والأخلاقية القديمة أهميتها ومكانتها خاصة بعد انهيار الأدوار الأسرية الأساسية والتنشئة الاجتماعية والتربية والتوجيه والتوعية لجيل الشباب"^٢، هذه السلوكيات الجديدة نجدها قد أفقدت الفرد والمجتمع على السواء الجانب القيمي والخلقي السوي والتوازن العقلاني في التفكير عند مواجهته للمشاكل والتحديات اليومية التي يواجهها، ونتيجة لذلك " يحدث نوعان من الصراع داخل هذا الجيل نوع يرحب بتلك القيم والسلوكيات الجديدة دون أن يعبا بأثر المتغيرات التي تطرأ على مجتمعه بشكل كبير ونوع آخر رافض لها وتمسك

^١ هيثم عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨.

^٢ الإرهاب الدولي وأولى حروب القرن، بحث منشور على الموقع الإلكتروني www.moqatel.com، ص ٨.

لأجل متعصب لتلك القيم السابقة وأصالتها^١، وبين الرفض والقبول نجد أن الجماعات الإرهابية تستغل هذا الأمر وتحوله لصالحها عبر استغلال الجانب النفسي للجيل الراض للثبات المتغيرات من خلال " تأثرهم بالأفكار والآراء التي تنادي بها تلك الجماعات والتي تنشرها عبر وسائل الإعلام والانترنت كوسيلة لزرع وخلق حالة التعصب الديني أو القومي أو الفكري لديهم"^٢، وعن طريق استغلال الجانب النفسي لهؤلاء تتمكن الجماعات الإرهابية من إقناعهم لممارسة الإرهاب وعده أمراً مشروعاً وغير مخالف للأعراف والقوانين لأنه الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأهداف المنشودة لهم والمتمثلة بإصلاح حال المجتمعات وإعادتها إلى طريق الصواب.

ثانياً: - أشكال الإرهاب

مهما تعددت دوافع الإرهاب وتنوعت إلا إن أشكال الإرهاب وصوره تنقسم إلى قسمين أساسيين هما الأشكال التقليدية والحديثة.

ففي ما يخص الأشكال التقليدية يمكن تقسيمها من حيث الفعل كالآتي:

١ - إرهاب الأفراد والجماعات: إن هذا الشكل من الإرهاب يصدر من قبل فرد أو جماعة معينة دون أي تأثير خارجي من دولة ما " فمسؤولية الأعمال الإرهابية تقع على عاتق الفرد أو الجماعة التي قامت بتلك الأعمال أما المسؤولية عنه في معظم الحالات هي المنظمة الإرهابية التي ينتمي إليها هؤلاء فهي من تقوم بوضع الخطط واختيار الزمان والمكان الذي سيتم فيه القيام بالعمل الإرهابي"^٣، وللتمييز بين إرهاب

^١ هبة الله احمد خميس، الإرهاب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣.

^٢ عبد القادر زهير النقوري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.

^٣ شوييد رايس، تعريف ظاهرة الإرهاب، بحث منشور على الموقع الإلكتروني www.abush.com، ص ٧.

الأفراد والجماعات يعرف بعض الإرهاب الفردي بأنه "جزء من الأعمال التي يقوم بها فرد أو مجموعة من الأفراد أو العصابات التي تعمل لحسابها الخاص دون أن يكونوا مدعومين من قبل دولة أو منظمة معينة"^١، ولهذا يطلق على الإرهاب الفردي تسمية إرهاب الضعفاء من حيث إنهم ليسوا في السلطة ولا يسعون لها، وهذا النوع من الإرهاب محدود جدا ونادر حدوثه لأنه مرتبط أصلا بدوافع ومكاسب مالية أو شخصية ومتى ما تحقق لهم ذلك الدافع ينتهي العمل الإرهابي، ولذلك يتميز بعدم التنظيم والاستمرارية وله وقت محدد، أما إرهاب الجماعات فيكون مرتبط "بقيادة على قدر بالغ من التخطيط والتنظيم والقدرة على اتخاذ القرارات بشأن الأهداف التي تسعى إليها وتحديد زمان ومكان العمليات الإرهابية التي سيتم تنفيذها"^٢، والملاحظ على إرهاب الجماعات انه مرتبط أيضا بمجموعات إرهابية منظمة تقدم له الدعم المادي والمعنوي واللوجستي، وهذه الجماعة تكون دائما خاضعة لأوامر وقرارات تلك المنظمات أو المجموعات الإرهابية، كما يتميز إرهاب الجماعات بالاستمرارية لأن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها كثيرة فما أن يتم تحقيق هدف ما حتى تنتقل إلى تحقيق الهدف الذي يليه، ولهذا يقسم المختصون إرهاب الجماعات إلى نوعين "الأول هو النوع غير المنظم وهو الإرهاب الذي تقوم به جماعة من الناس لتحقيق أهداف خاصة بهم وإرهابهم يزول بتحقيق تلك الأهداف أما الثاني فهو النوع المنظم والتي تديرها وتشرف عليها دول أو هيئات أو مؤسسات غير

^١ هيثم عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.

^٢ خالد إبراهيم عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

ظاهرة ولها أهداف لاحصر لها^١، والنوع الأخير يستمر ويدوم لفترات طويلة وقد لانتتهي لأن أهدافها كثيرة ومتنوعة، ولذلك نجد إن إرهاب الجماعات يحتاج دوماً إلى تأمين احتياجاته المادية والمعنوية بشتى الوسائل من أجل استمرار ديمومته.

٢- إرهاب الدولة: وهو نوع من الإرهاب المستتر الذي تقوم به الدولة تحت مسميات مختلفة وبمسوغات قانونية متعددة تبيح لها استخدامه ضد من تشاء، ولهذا يعده بعض من أخطر أنواع الإرهاب لأنه أداة لسيادة الدولة والعدوان والبطش والسيطرة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى سواء كان من يقوم بها الدولة ذاتها أو جماعات معينة مرتبطة بها تعمل لصالحها لتحقيق أهدافها^٢، وعلى الرغم من وجود إشكالية للاعتراف بمثل هكذا نوع من الإرهاب والذي تتكرر وجوده الكثير من الدول إلا إن الكثير من المختصين بمجال الإرهاب يرون فيه إرهاباً لايدانيه أي إرهاب آخر لعظمة عواقبه ويمكن تقسيم هذا النمط من الإرهاب إلى شكلين أساسيين هما:-

أ. إرهاب الدولة على الصعيد الداخلي: وهو الإرهاب الذي تمارسه الدول ضد شعوبها وعلى أراضيها الداخلية وعرف بعض بأنه " الأعمال الإرهابية التي تقوم بها الدولة عبر مجموعة من الأعمال والسياسات الحكومية التي تهدف إلى نشر الرعب بين المواطنين لإخضاعهم داخليا وخارجيا بهدف تحقيق الأهداف التي لاتستطيع الدولة الوصول إليها

^١ هبة الله احمد خميس، الإرهاب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

^٢ عبد القادر زهير النقوري، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.

إلا عن طريق الوسائل غير المشروعة^١، ويتميز هذا الإرهاب بأنه يمارس من أعلى رأس هرم السلطة المتمثل بالفئة الحاكمة إلى أسفل الهرم والمتمثل بالشعب، ولأنه يمارس ضد أفراد المجتمع داخل الدولة يوصف هذا الإرهاب بالمباشر، والسبب وراء ممارسة السلطة لهذا النمط من الإرهاب لرغبتها بفرض سيطرتها وبرامجها ومبادئها السياسية بالقوة، من هنا جاءت تسميته بإرهاب الأقوياء لأنه يمتلك كل "مقومات القوة واستخدامها بشكل رسمي وغير رسمي تجاه شعبها فالسلطة الحاكمة تمارس هذا النمط من الإرهاب بكل حرية لأنها تمتلك من المبررات القانونية ما يبيح لها استخدامه علنا دون خوف أو وجس لمحاسبتها"^٢، فالسلطة الحاكمة تمارس الإرهاب ضد شعبها وتجده أمرا مشروعاً لأنه يدخل من باب الحفاظ على امن وسلامة المجتمع الذي كفلته القوانين الدولية والإنسانية معا.

ب. إرهاب الدولة على الصعيد الخارجي: وهو الإرهاب الذي تمارسه الدولة خارج إطار حدود أراضيها، وهذا النمط قد يمارسه جماعات غير حكومية مرتبطة بدولة ما تقوم الأخيرة برعايتهم ودعمهم ماديا ومعنويا لتحقيق غايات غير معلنة تسعى تلك الدولة لتحقيقها، ونجد في الوقت الحاضر إن هذا النمط من الإرهاب أصبح يشمل أيضا بعض "مؤسسات الدولة الرسمية وأجهزتها التابعة لها كالأمنية والعسكرية

^١ المصدر السابق، ص ٥٣-٥٤.

^٢ هبة الله احمد خميس، الإرهاب الدولي مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

والسياسية وحتى الاقتصادية وتلك المؤسسات هي من يقوم بالأعمال الإرهابية لصالح الدولة ذاتها سواء كان ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي^١، من هنا سمي بالإرهاب غير المباشر والذي يعرفه بعض المختصين بأنه "نوع من الإرهاب تمارسه دولة ضد دولة أخرى أو عدة دول بهدف تقويض نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي"^٢، ويتميز هذا النمط بوحدة الأهداف ما بين الدولة الراعية له والجماعات التي تمارس الإرهاب لأجلها سواء كان الدافع من وراء ذلك العمل الإرهابي وجود عدو مشترك لكلا الطرفين أو لأجل تحقيق غايات سياسية وأيديولوجية مشتركة.

أما فيما يخص الأشكال الحديثة للإرهاب فيمكن تقسيمها إلى:

١ - الإرهاب المعلوماتي: ويمثل احد الأنماط المعاصرة لممارسة الإرهاب، إذ يستغل ويستخدم الوسائل والتقنيات الحديثة والمتطورة كالانترنت ووسائل الإعلام العابرة للقارات لنشر "الأفكار والآراء والمعلومات الخاطئة والهدامة وتوجيهها نحو فئة معينة أو شعب ما لتضليل الحقائق والوقائع أو نشره لأفكار تتنافى مع طبيعة وقيم والشرائع والأديان السماوية والعادات والتقاليد الاجتماعية المتعارف عليها"^٣، كما قد يستخدم هذا النوع من الإرهاب ضد دولة ما أو عدة دول

^١ احمد فتحي سرور، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

^٢ تعريف الإرهاب وتاريخه، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

^٣ حسين الخفاجي، الإرهاب دراسة مقارنة بين القانون والشريعة، بحث منشور في مركز البحوث والدراسات التربوية والسلوكية، عمان، العدد ٢٤، لسنة ٢٠١٠، ص ٥.

بهدف ضرب مؤسساتها الاقتصادية والعسكرية والأمنية وذلك " عبر بث الدعايات المغرضة ونشر الشائعات عنها عبر وسائل الإعلام والمعلومات المتطورة حول ضعف قدرة تلك المؤسسات لخلق حالة من الإحباط النفسي والمادي في نفوس الدولة والمجتمع على السواء"^١، ولعل الحرب التكنولوجية الصامتة التي تحدث الآن ما بين الدول والتي تسمى بحرب الفيروسات الالكترونية من احدث أنماط هذا الإرهاب والذي يهدف من ورائه تعطيل وشل حركة الدول التي أصبحت تعتمد على التكنولوجيا الحديثة بشكل كامل.

٢ - الجريمة المنظمة: لقد تغيرت طبيعة وشكل الجريمة المنظمة منذ نهاية القرن العشرين، فبعد إن كانت تجري داخل حدود دولة ما أصبحت اليوم عابرة للحدود والقارات، ولم يعد نشاطها مقتصرًا على تهريب السلع والأسلحة التقليدية وإنما توسعت نشاطاتها لتشتمل على "تهريب المخدرات والمتاجرة بالبشر وبيع الأسلحة المحرمة والمتاجرة بها كالبايولوجيوية والنوية والكيميائية وهذه النشاطات من الأمور التي يجرمها القانون الوطني والدولي على السواء"^٢، من هنا عدت الجريمة المنظمة من الأنماط الحديثة للإرهاب وسبب توسع نشاطها وانتشارها بشكل واسع وفي كل أنحاء العالم نتيجة لكونها "جزءاً من الآثار السلبية للعولمة فالجريمة المنظمة استغلت حالة الانفتاح

^١ مقداد هادي محمد، التدابير الرامية لمواجهة الإرهاب الدولي وحتمية وجود تشريع دولي موحد لمكافحة الإرهاب، بحث منشور في معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية، العراق، ٢٠٠٨، ص ٣٢.

^٢ خالد إبراهيم عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

وحرقت وتخريب وتدمير الأماكن الحيوية لتلك الشركات والمصانع وضرب مصالحها الإستراتيجية كوسيلة لردعها وإيقاف أعمالها المضرّة بالبيئة، وتبرر "أعمالها الإرهابية تلك بأنها حق من حقوقها الإنسانية انطلاقاً من الاعتراف العالمي لحقوق الإنسان والذي نص على حق الإنسان في بيئة نظيفة وصالحة للعيش"^١، ومع تزايد وانتشار هذه الجماعات وانتشارها كالهشيم في أصقاع العالم واستخدامها لأساليب غير مألوفة وخارجة عن القانون كوسيلة لترويج قضاياها والدفاع عنها أمام الرأي العام، لإضفاء الشرعية على أعمالها الإرهابية التي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها والمتمثلة بالحفاظ على البيئة أولاً، نجد أن بعض الدول الغربية قامت بإدراج تلك الجماعات أو المنظمات المدافعة عن البيئة ضمن الجماعات الإرهابية الخطيرة والمنظمة والمجهزة بدقة من أجل ضرب المؤسسات والشركات والمصانع الرسمية وغير الرسمية وإحداث أكبر ضرر ممكن فيها لشل وتعطيل حركتها"^٢.

المبحث الثالث:- التدابير القانونية لمكافحة الإرهاب وأثرها على واقع حقوق

الإنسان دراسة حالة فرنسا وبريطانيا

أولاً: لمحة تاريخية عن الإرهاب في أوروبا الغربية

لقد صاحبت ظاهرة الإرهاب البشرية منذ القدم فعمليات استخدام العنف والقتل والتدمير قد رافقت الحضارات الإنسانية القديمة ومنها الغربية كالحضارة اليونانية والرومانية، وقد استمر الإرهاب كظاهرة مرافقة حتى مع

^١ الإرهاب الدولي وأولى حروب القرن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

^٢ تعريف الإرهاب وتاريخه، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

تقدم وتطور البشرية، ففي العصر الوسيط نجد إن أوروبا أصبحت مسرحاً للعمليات الإرهابية بسبب " الدور الذي كان يلعبه الملوك والقيصرة ورجال الدين والإقطاعيون الذين سعوا إلى إبراز قوتهم وسيطرتهم على الحياة السياسية والاجتماعية"^١، فعصابات الإرهاب ظهرت لأول مرة وبشكل منظم في العصر الوسيط إذ كان النبلاء يستخدمونهم لإشاعة الرعب والفرع تجاه خصومهم من الإقطاعيين أو تجاه الرعية المتواجدين في إقطاعياتهم، ويشير بعض الى إن "حركة أو ثورة العبيد التي اجتاحت أوروبا في تلك الفترة والتي أشاعت الرعب والفوضى والفرع ضد أسيادهم جاءت كرد فعل على سوء المعاملة والظلم والاضطهاد الذي عانوا منه"^٢، فالممارسات الإرهابية التي قام بها العبيد كانت وسيلة ضغط استخدموها ضد أسيادهم لتحقيق مطالبهم، كما تعد محاكم التفتيش التي ظهرت في ذلك العصر من أشهر الجماعات الإرهابية المتطرفة والمنظمة والتابعة للكنيسة إذ مارست أبشع الأعمال الوحشية ضد كل من لا يؤمن بالمذهب الكاثوليكي أو الديانة المسيحية، أما في العصر الحديث تحولت أوروبا إلى مرتع خصب للنشاطات الإرهابية فمنذ القرن السادس والسابع عشر " ومع نشوء الدولة القومية أخذت تتبلور فكرة الإرهاب وتزداد خطورته وتتسع على المسرح الدولي بشكل مغاير لما كانت عليه في الأزمنة السابقة إذ تصاعدت الدعوات المطالبة بخلق تبريرات لجرائم الاعتداء على شخص الملك أو السلطة وحتى مؤسسات الدولة، فالتنظيمات الإرهابية في تلك الفترة أثرت كثيراً على الاستقرار السياسي والأمني في أوروبا نتيجة لظهور تنظيمات وحركات إرهابية عدة مثل منظمة الإرادة الشعبية عام ١٨٧٩ والتي جعلت من الإرهاب جزءاً متكاملًا لعملية التغيير في

^١ الإرهاب الدولي وأولى حروب القرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣-٢٤.

^٢ خالد إبراهيم عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

روسيا^(*)، وعلى الرغم من توقف نشاطها "بعد مجيء الثورة البلشفية إلا إن هناك من يشير لاستمرار نشاطها والذي ما زال موجوداً ويمارس حتى الآن لكن تحت غطاء جديد من خلال المافيا الروسية والتي تعد امتداداً لها^١، وهناك تنظيمات أخرى أيضاً لازالت آثارها ماثلة حتى اليوم مثل الحركة الأيرلندية للاستقلال وتأسست عام ١٨٩١ والتي انشقت منها تنظيمات أخر كالجيش الجمهوري الأيرلندي، كما تعد كل من الحركة الفوضوية والعدمية جزء لايتجزأ من النشاط الإرهابي في أوروبا وقد ظهرت في النصف الثاني للقرن التاسع عشر، فالفوضوية عبارة عن "مذهب منطرف يدعو إلى رفض السلطة والملكية الفردية وترك الناس يعيشون كما يشاءون ويتعاملون بينهم على وفق مصالحهم وحاجاتهم من دون أي تدخل من السلطة وقد سادت في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا"^٢، وترجع أفكارها إلى الفرنسي (جوزيف برودن) والروسي (ميخائيل باكونين) وتؤمن هذه الحركة بالإرهاب كوسيلة لهدم المجتمعات والأديان وإلغاء وهدم كل شكل من أشكال النظام السياسي، أما الحركة العدمية فهي مذهب "قائم على هدم الأوضاع السياسية والاجتماعية الفاسدة بغض النظر عن محلها وجعلت من الإرهاب والاعتقال وسيلة للوصول إلى أهدافها فهي تؤمن بالحرية الذاتية وترى إن على الفرد مواجهة كل ما يحد من تلك الحرية"^٣، وسواء كانت تلك الحدود هي العادات والتقاليد والأعراف المتوارثة في المجتمعات أو الأديان أو الأنظمة السياسية القائمة، وهذه الحركة هي مزيج ما بين الفوضوية والتيارات الاشتراكية والثورية وتعود أفكارها إلى

^(*) في هذا الشأن انظر هبة الله احمد خميس، الإرهاب والصراع والعنف في الدول الغربية، منشورات جامعة

الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٩، ص ٢٦-٤٥

^١ المصدر السابق، ص ٢٧-٢٨.

^٢ هيثم عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

^٣ تعريف الإرهاب وتاريخه، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

المفكر الروسي (الكسندر سيرنو) الذي رفع شعار إن القوة لا يمكن إن تستسلم إلا بالقوة ومعنى ذلك مواجهة عنف الحكومة بعنف الشعب، والملاحظ على كل تلك الحركات والمنظمات الإرهابية إنها تتفق من حيث المبدأ على رفض السلطة أي كان شكلها وسبب وجودها فهي تنظر إليها على إنها السبب وراء تقييد حرية الفرد والجماعة عبر إخضاعهما لإرادتها، ونجد إن العمليات الإرهابية تطورت إذ اتخذت أنماطا متعددة نتيجة للمتغيرات الجذرية التي شملت كل جوانب الحياة المختلفة بشكلها المعاصر، والقرن العشرين يعد نقطة تحول هائلة في تاريخ الإرهاب وتوسيع نطاقه لما يتميز به هذا القرن من أحداث خطيرة "كالحربين العالميتين وظهور الديكتاتوريات اليمينية واليسارية الاستبدادية وسيطرتها على مقاليد الحكم في بعض الدول الأوروبية فضلا عن تغير أشكال العلاقات السياسية والاجتماعية سواء المحلية أم الدولية وتحولها والذي أدى في النهاية إلى تغيير موازين القوى في العالم"¹، وهذه المتغيرات التي شهدها العالم كانت السبب وراء تصاعد العمليات الإرهابية فالإرهاب المعاصر أصبح عنصراً فعالاً في الصراع السياسي المحلي والدولي، خاصة بعد أن تطورت أساليبه ووسائله فسبقاً كان الإرهاب يمارس من قبل أفراد وجماعات صغيرة وغير منظمة ذات دوافع محدودة، أما اليوم فهو يمارس من قبل جماعات ومنظمات ذات تنظيم وتدريب عالي الدقة والتسليح والمعرفة العسكرية والتكنولوجية، وعليه يمكن القول انه لايمكن المقارنة أبدا بين الإرهاب في العصور السابقة وبين ما هو سائد في عصرنا، لان صور الإرهاب الحالية تختلف تماما عما كان سائد في السابق، فالنشاط الإرهابي أصبح أكثر تطورا من حيث الدقة والتنظيم في اختياره لضرب الأهداف الإستراتيجية لان من يقف وراءه في كثير من الأحيان منظمات ومؤسسات غير رسمية تديرها

¹ مقداد هادي محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.

بعض الدول كأحد أساليب السيطرة والضغط على المجتمع الدولي لتحقيق
غايات ومصالح معينة.

ثانياً: - التشريعات الوطنية لمكافحة الإرهاب في فرنسا وبريطانيا

لقد احتلت ظاهرة الإرهاب مساحة واسعة ومهمة على الصعيد
القانوني في أوروبا نظراً لاتساع خطورة العمليات الإرهابية والتي تفاقمت على
مر السنوات القليلة الماضية، ونتيجة لذلك واجه التنظيم القانوني الوطني
الكثير من التحديات عند صياغته لقوانين مكافحة الإرهاب، فعلى الرغم من
وجود ظاهرة الإرهاب بشكله المعاصر في أوروبا منذ سبعينيات القرن
الماضي، إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألفت بظلالها على طبيعة
التشريعات القانونية الوطنية الخاصة بمكافحة الإرهاب، والأخير خلق إشكالية
كبيرة تمثلت بعدم قدرة تلك الدول "للتوفيق بين عملية تطبيق تلك القوانين
والحفاظ على حقوق الإنسان واحترامها وصيانتها، فالدول الأوروبية كدول
ديمقراطية يحق لها اتخاذ تدابير وقائية رادعة لتحمي نفسها من التهديد
الإرهابي والتي تمس مبادئها واستقرارها الأمني وفقاً للقوانين الدستورية
والدولية"، ومع ذلك فإن مسألة اتخاذ تلك التدابير يجب إن تكون مقيدة
ومراعية للمعايير الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان، ولمعرفة طبيعة تلك
الإشكالية سنستعرض بعض الجهود القانونية الوطنية لمكافحة الإرهاب في كل
من فرنسا وبريطانيا وكالاتي:-

١ - القانون الفرنسي لمكافحة الإرهاب: عرفت فرنسا في الفترة ما بين
عام ١٩٧٢ إلى ١٩٨٧ الكثير من النشاطات الإرهابية تحت
تأثير بواعث سياسية ودينية وفكرية، ولذلك بدأت فرنسا بمواجهة
الإرهاب عن طريق قانونين "الأول هو قانون مكافحة

^١ هبة الله احمد خميس، الإرهاب والصراع، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

وحسب وإنما أضاف فقرات قانونية أخرباً أكثر تشدداً من القوانين السابقة فيما يخص الإجراءات القانونية والقضائية والأمنية^١، وفي عام ٢٠٠٦ صدر في فرنسا قانون مكافحة الإرهاب بشكل رسمي إذ ضم أيضاً التعديلات التي طرأت على قانون عام ١٩٩٥ فيما يخص الإجراءات الجنائية^٢، ومن بين أهم الإجراءات التي اتخذها ونص عليها هذا القانون هو تخويل السلطات الأمنية والقضائية باستباق أية أعمال إرهابية لتفادي ضرباتها وتقليل حجم الخسائر أي كانت أساليبها المتبعة لتحقيق ذلك مع توفير نوع من الغطاء الشرعي والقانوني لها، والتدابير التي اتخذت بهذا الشأن هو "تكتيف اللجوء إلى كاميرات المراقبة والاحتفاظ بصورها في الأماكن العامة وإلزام شركات النقل والاتصالات بقطاعيها العام والخاص قانوناً بوضع معطياتها وبياناتها بتصرف أجهزة الأمن والقضاء وأيضاً إطالة مدة توقيف المشتبه بهم ستة أيام بدلاً من أربعة قبل عرضهم على أي قاضٍ"^٣، فضلاً عن ذلك تم زيادة مدة عقوبة السجن وتشديدها لمن يدان بعملية ممارسة الإرهاب وهذا انتهج القانون الفرنسي الخاص بمكافحة الإرهاب نهجاً وقائياً للحيلولة دون وقوع أفعال إرهابية على أراضيها.

٢ - القانون البريطاني لمكافحة الإرهاب: إن بريطانيا من أكثر الدول الأوروبية التي واجهت موجات مختلفة من إرهاب ويعود ذلك

^١ احمد فتحي سرور، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤-٤٥.

^٢ راجع القانون الفرنسي الخاص بمكافحة الإرهاب رقم ٧٣ في ٣١ يناير ١٩٩٥.

^٣ اسكندر غطاس، مكافحة الإرهاب في ضوء المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة في كلية القانون، جامعة دمشق، ٢٠٠٧، ص ١٦.

إلى العنف السياسي الذي تصاعد من قبل أيرلندا لرفضها الانضمام للمملكة المتحدة لمدة تزيد على ثلاثة قرون، ونتيجة لذلك "أصدرت بريطانيا عدداً من القوانين لمواجهة العمليات الإرهابية الموجهة ضدها من قبل الجيش الجمهوري الأيرلندي منذ عام ١٩٧٠ وبعده بعامين تم وضع نصوص خاصة في قانون الطوارئ تضمن إجراءات جنائية خاصة لمكافحة ذلك العنف"^١، لكن في عام ١٩٧٤ صدر لأول مرة قانون مكافحة الإرهاب البريطاني محتويًا على نصوص مؤقتة استمر العمل بها حتى عام ٢٠٠٠، وعلى الرغم من توقف بعض عمليات العنف تجاه الحكومة، وقد صدرت الكثير من التعديلات على هذا القانون إلا إن التغيير الأكبر عليه شمل أصلاً فكرة القانون ذاته بمعنى إن نصوصه "باتت تشمل كلا من الإرهاب الأيرلندي وغيره من أشكال الإرهاب الأخرى، وتضمن التعديل لقانون عام ٢٠٠٠ تعريف ظاهرة الإرهاب والذي تميز بالانتساع لأنه شمل على كل فعل إجرامي يرتكب أو يهدد بارتكابه سواء كان داخل أو خارج المملكة"^٢، كما اتسم هذا القانون بالطابع غير المؤقت وأعطى للجهات الأمنية صلاحيات أكبر من السابق، وعقب أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١ قام المشرع الإنكليزي بتعديل هذا القانون لأسباب عدة منها "زيادة الإيمان بأن تلك الأحداث هي دليل حي على تطور أشكال الإرهاب وعم انحصاره في مكان معين ووقوعه تحت تأثير أفكار دينية وثقافية أكثر من مجرد الرغبة في تحديد

^١ احمد فتحي سرور، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

^٢ محمد نور فرحات، الإرهاب وحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان، باريس، ٢٠٠٩ ص ١٤.

المصير"^١، وأيضاً نرى أن التغيير في أشكال الإرهاب خاصة بعد تزعم تنظيم القاعدة لتلك العمليات التي تمارس على الساحة الدولية دليل حي على مدى تصاعد وتيرة ممارسة تلك العمليات أو التهديد بها، كما عدت مسألة الاهتمام بمضاعفة الأمن وحماية الأفراد وحقوقهم من أسباب تعديل هذا القانون، والذي شدد على أن لا يقتصر "دور القواعد القانونية هذه على مسألة مواجهة الإرهاب خلال أو بعد وقوعه وإنما أيضاً وضع خطط وسياسات عامة لمواجهة قبل وقوعه"^٢، ونجد انه بعد تفجيرات لندن عام ٢٠٠٥ تم تقديم مسودة مشروع تعديل قانون مكافحة الإرهاب والذي تم التصديق عليه عام ٢٠٠٦ ليصبح قيد التنفيذ وتضمن التعديل الجديد "تجريم أفعال جديدة عدت من قبل التشجيع على ممارسة الإرهاب ومنها نشر تصريحات معينه يمكن أن يفهمها الجمهور على إنها تحريض مباشر أو غير مباشر لتمويل وارتكاب جرائم إرهابية"^٣، وعلى اثر هذا التعديل تم إعطاء صلاحيات واسعة للشرطة البريطانية كزيادة مدة اعتقال المشتبه بهم لمدة ٢٨ يوماً بدلاً من ٤٨ ساعة بشرط موافقة القاضي على ذلك، ونتيجة لكل التغييرات التي طرأت على هذا القانون تم "إلغاء العمل ببعض مواد الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ليتمكن القضاء البريطاني من اعتقال الأجانب فمثلاً تم إلغاء العمل بالمواد ١٥، ١٧، ١٨ من تلك الاتفاقية وذلك

^١ احمد فتحي سرور، مصدر سبق ذكره، ٣٧.

^٢ اسكندر غطاس مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

^٣ المصدر السابق، ص ٢٨.

لنظام السياسي لكل من فرنسا وبريطانيا والقائمة على مبادئ القانون ودولة المؤسسات، والدليل على ذلك انه خلال تطبيق تلك القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب تم الانحراف عن تلك الفلسفة وقيم الحرية والديمقراطية التي اشتهرت بها كليهما، الأمر الذي أدى إلى تحول هذا الانحراف إلى نوع من إرهاب سلطة الدولة بمعنى أدق تحول تلك الدول من ديمقراطية إلى بوليسية.

٢- إن توسيع صلاحيات الجهات الأمنية والقضائية فيما يتعلق بمعالجتها لقضايا الإرهاب عبر إعطائها الغطاء الشرعي والقانوني، هذا الأمر دفعها نحو التجاوز على الديمقراطية ذاتها نتيجة للتدابير المتشددة التي اتخذتها كوسيلة لمحاربة الإرهاب وبالوقت نفسه أصبحت قيда على حقوق الإنسان وحياته.

٣- تأثر المشرع الأوروبي بالأفكار والنظريات السياسية المعاصرة مثل نظرية فوبيا الإسلام ونظرية ليبرالية الخوف إذ ترى انه لا يوجد مانع من إصدار قوانين تسهم في انتهاك حقوق الإنسان وحياته الأساسية سواء بشكل مباشر أم غير مباشر ما دامت إنها تحافظ على هويتها الثقافية والليبرالية الخالصة، بعيدا عن أي تأثير قد يشوه شكل وثقافة هذه الليبرالية وتجد هذه النظرية إن وجود هويات وثقافات متعددة ومخالفة لفكرها الليبرالي داخل بلدانها ومجتمعاتها هو المسبب الرئيس لانتقال الإرهاب إلى أراضيها وممارسته ضد مجتمعاتها بغض النظر عن أشكالها ودوافعه، هذه النظرية وغيرها نجدها قد انعكست سلبا على شكل وطبيعة القوانين التي يضعها ويقرها المشرع لمكافحة الإرهاب وخير دليل على ذلك نجد إن بعض نصوص "قانون مكافحة

الإرهاب البريطاني ومنها المادة (٩٣) والتي تنص على المعاقبة بالسجن للشخص الذي يمتنع فيه التخلي عن أي جزء من ملابسه إذ ماطلبت الشرطة منه ذلك والذي يفهم من هذا النص وبشكل صريح النساء المسلمات المحجبات"، إذ وردت الكثير من التقارير والشكاوى إلى منظمات حقوق الإنسان حول عملية النزع القسري للحجاب بناء على طلب الشرطة البريطانية وهي بذلك تنتهك أحد أهم الحقوق الإنسانية وهي الحق في حرية العقيدة.

٤- إن عملية تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب في الدول الأوروبية أدت إلى تعرض الفرد والمجتمع على السواء لإجراءات تعسفية وغير قانونية، نتيجة للتدخل في الخصوصيات وشؤون الأسرة وذلك عن طريق استخدام وسائل المراقبة الالكترونية ووضعها في الأماكن العامة والتنصت على الاتصالات والمراسلات الالكترونية وجمع المعلومات عن أي شخص دون إذن قضائي أو مسوغ قانوني، الأمر الذي أدى إلى انعدام التزام تلك القوانين أثناء تطبيقها بالمعايير الدولية لحماية الحق في الخصوصية لكل إنسان.

وبناء على ذلك يمكن القول انه إذ كانت النشاطات الإرهابية تمثل خطرا حقيقا على حقوق الإنسان فإننا نجد إن قوانين مكافحة الإرهاب اليوم في الدول الأوروبية عامة وفرنسا وبريطانيا خاصة بوصفهما من أولى الدول المؤسسة والراعية لفكرة الحقوق والحريات الإنسانية، أصبحت اليوم تشكل خطرا اكبر على واقع حقوق الإنسان وحياته الأساسية، وإذ كان الإرهاب هو محل إدانة من قبل كل المجتمعات والدول في العالم، فأنتنا نجد

إن انتهاك حقوق الإنسان بذريعة مكافحة الإرهاب يجب أن تلقى إدانة أشد وأكثر شمولية من قبل المجتمع الدولي.

الخاتمة

مما تقدم نستخلص إن غياب وجود تعريف جامع ومانع للإرهاب يعد من أهم الأسباب التي أدت إلى اتخاذ تدابير وإجراءات قانونية معينة من قبل الدول الأوروبية، والتي تتلاءم مع طبيعة ورؤية وتفسير ظاهرة الإرهاب حسب مصالحها، وبقاء تعريف مفهوم الإرهاب كمفهوم مطاط يصب في صالح تلك الدول لأنه أعطى لهم الحرية لتفسيره على وفق أهوائهم وبغض النظر عن يمارس الإرهاب، ومهما اختلفت أهدافه ودوافعه وأنماطه والجهات التي تقف وراءه، ونتيجة لذلك استطاعت هاتان الدولتان وغيرهما من الدول الأوروبية الأخرى مثل إسبانيا وإيطاليا وألمانيا والسويد... الخ من إطلاق العنان لأنفسهم لوضع قوانين خاصة بمكافحة الإرهاب، لكن انطلاقاً من توجهاتها الفكرية ومصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الدينية، وبعيدا عن التفكير المنطقي والمنضبط لإيجاد وسائل حقيقة وفعالة لمكافحة تلك الظاهرة، هذا الأمر اثر كثيرا على حال وواقع حقوق الإنسان في دول أوروبا الغربية بشكل عام وفرنسا وبريطانيا بشكل خاص لان قوانينهما وتشريعاتهما الوطنية أصبحت تمثل خطرا حقيقيا على تلك الحقوق لانتهاك تلك القوانين لها تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، ولم تقتصر هذه الانتهاكات على الأقليات والمهاجرين من العرب والمسلمين وغيرهم بل امتدت أيضا لتمس حقوق مواطنيهم ومجتمعاتهم ذاتها، خاصة إن عملية مواجهة الإرهاب بعد تغير موازين القوى في العالم قد تحررت من أية قيود أو شروط قانونية وأخلاقية وإنسانية، فخطر تطبيق تلك القوانين هو أشد تأثيرا وانتهاكا لحقوق الإنسان من النشاطات الإرهابية نفسها، وفي حال لم يتم إيجاد آليات توافقيه ما بين قوانين مكافحة

الإرهاب واحترام وحماية حقوق الإنسان طبقا للمعايير الدولية، سيؤدي ذلك إلى تحول ضحايا تطبيق تلك القوانين عليهم نتيجة للضغط والآلام التي واجهوها إلى زمر إرهابية جديدة تسعى بكل جهدها إلى تفويض سلطة دولة القانون والمؤسسات في تلك الدول والتي انحرفت عن مثلها العليا القائمة على العدالة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية.

THE QUIDDITY OF TERRORISM AND ITS IMPACT ON HUMAN RIGHTS: FRANCE AND BRITAIN AS A CASE STUDY

BY: assistant instructor
Rana Mawlood Shaker

ABSTRACT

Terrorism is considered one of the most dangerous phenomena that have a negative impact on societies around the world especially in the human side. Its danger has increased in our time after it has become a global phenomenon that affects all fields of life, as terrorism no longer belongs to a certain state or people, but includes everyone, regardless of its causes, forms, objectives, and even the nature of those who support it. It seems that this fact has been realized by the international community since the beginning of the twentieth century, which sought to fight and reduce its destructive impact on human, cultural, economic and even political life. This has been done by placing a number of means and legal measures to end terrorism seriously. Despite of that, it is found that the international community is unable to achieve concrete results in fighting terrorism, and the reason behind this is due to its inability till this day to unite global efforts and find a united international formula to reduce the risk of terrorism. At the same time, international community has to find ways to eliminate it through international cooperation and coordination between States and peoples that are in a direct contact with terrorism because weak coordination, regulation, and international cooperation were the most prominent reasons behind the weakness of international

efforts in eliminating terrorism and reducing its effects as their efforts remained limited on self-efforts. Perhaps the failure to resolve the problem of terrorism refers to the intellectual, political, economic, social, and religious differences of each State. Also the intersection between the states about the quiddity of terrorism has led these states to adopt different actions and means towards terrorism. As a result, these differences weaken international efforts to fight terrorism and increase its danger. It seems that these individual means taken by some countries, including Western Europe countries, in fighting terrorism may achieve certain goals behind, nevertheless, the majority has violated laws and international standards of human rights, because those means become the main causes of human rights violations in Western Europe. Accordingly, a number of concerns have been raised, most notably the number of legislations to fight terrorism in the countries of Western Europe, especially France and Britain, which have significantly influenced human rights, because applying these laws has become the main reason behind the violation of human rights and the lack of respect, a matter which is considered a violation of international standards and measures of those rights.

On these bases, the research has been divided into three major chapters. First chapter deals with the conceptual framework of terrorism and is divided into two sections: the first section reviews the definition of terrorism in linguistic, conventional, and legal terms. While the second deals with the goals of terrorism.

Second chapter deals with the motives and forms of terrorism. It is also divided into two sections: the first addresses the motivations behind terrorism and its practice. The second section identifies forms of terrorism and is divided into two first parts: the first reviews the classical forms of terrorism and the second deals with its modern forms.

Chapter three shows the nature of the legal measures to fight terrorism and its impact on human rights as it addresses the situation of France and Britain as cases for the study. This chapter is also divided into two sections: in the first section we review the historical roots of the phenomenon of terrorism in Western Europe and how it developed through ages. The second section deals with the national legislation to fight terrorism in France and Britain and how these laws developed, especially after the events of September and the events of the London bombings, and the impact of these events on the nature of those laws.

